

الدكتور ممدوح خسارة وعنايته بالعربية الراهنة

أ. د. عبد النبي اصطيف^(*)

لا يسع المتتبع لما ينشره الدكتور ممدوح خسارة في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق وغيرها إلا أن يغبط الرجل على نشاطاته واهتماماته بحال العربية الحديثة والمعاصرة. ولا ريب أن مسعاه الراهن إلى إكمال بعض مواد المعجم العربي مسعى نبيل ووجيه وله الكثير مما يُسوِّغه، وهو كذلك بحاجة إلى شجاعة كبيرة لا تنقصه. فاللغة - أية لغة - إنما هي بالناطقين بها، وعنايتهم المستمرة بها هي ما يجعلها حيّة فاعلة في حياة الأمة، بوصفها أداة التفكير، والتعبير، والتواصل فيما بين أبنائها، ومع تراثها، وما دُوّن بها من موارث الأمم الأخرى. وقد تيسّر لي الاطلاع على آخر ما خطه يراعه في بحثه (الثالث)^(١) مما يتصل بمادة علم وغيرها، ونُشر في الجزء الثالث من المجلد التسعين من مجلة مجمع اللغة العربية، الذي يقترح فيه إضافة بضعة وعشرين مدخلاً يكمل بها مادة «علم».

(*) أستاذ في جامعة دمشق - كلية الآداب.

ورد إلى مجلة المجمع بتاريخ ٥/٩/٢٠١٨ م.

(١) أ. د. ممدوح خسارة، «إكمال مادة لغوية (٣)»، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد

التسعون، الجزء الثالث، رمضان ١٤٣٨ هـ - تموز ٢٠١٧ م، ص ص ٥٨٣-٥٩٤.

لقد وجد الدكتور خسارة أن «ثمة كلمات جديدة من أفعال وأسماءٍ دخلت اللغة العربية المعاصرة وفق أبنية عربية، ولكن بدلالات محدثة لم تكن لها عند القدماء، مثل فعل (اعتقل، انعدم*)، أزم، حاسوب). ونظراً لشيوعها، فإن الحاجة تدعو إلى دراسة كل منها على حدة، ولاسيما الأفعال، لمعرفة مدى صلوحها لدخول المعجم العربي، بعد أن دخلت ميدان الاستعمال اللغوي. وإذا كان بحثنا سينصب على الأفعال، فذلك لأن إقرارها يستتبع مشتقاتها من أسماء فاعلين ومفعولين وسائر الصفات» (ص ٥٨٣).

هذا وقد أحصى الدكتور خسارة، عند العودة إلى معجمين رأى فيهما مُمثَّلين للمعاجم العربية والحديثة، أولهما قديم هو «تاج العروس» للزبيدي، وثانيهما حديث هو «المعجم الوسيط» الذي صنعه مجمع اللغة العربية في القاهرة، نحواً من ستة وخمسين مدخلاً مأخوذاً من الجذر «علم». وتبين له من تتبَّعه للاستعمال اللغوي المعاصر أن «ثمة سبعة وعشرين مدخلاً تتضمن نحو ستين دلالة جديدة، منها ما هو جديد تماماً بناء ودلالة، مثل (عَوَّلَم، والعَلْمَنَة)، ومنها ما اكتسب دلالات إضافية على ما كانت له، مثل (الإعلام والمَعْلَم). واستناداً إلى ما تقدم يقترح سبعة وعشرين مدخلاً لإكمال مادة «علم».

ولدى مراجعة ما اقترح الدكتور خسارة إضافته على الجذر «علم» من مداخل، وجدْتُ أن من واجبي أن أشدَّ على يده، عملاً بالآية الكريمة: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢]، وأعزَّز مسعاه النبيل ببعض ما بدالي من ملاحظات، يُملئها حبنا المشترك للعربية، وإن قصر باعي في خدمتها عن باعه:

(*) من المناسب التنبيه على أن استعمال «انعدم» كما يستعمله المعاصرون قديم، ورد في بعض ما انتهى إلينا من كلام القدماء في القرن الرابع الهجري وما بعده، وربما قبل ذلك، وقد ورد أكثر ما ورد في كلام المتكلمين. لكنَّ اللغويين تحفَّظوا منه، ووصموه بالغلط واللحن، ولذلك أهملوه. = [المجلة].

أولها: أن من الضروري، عند إحصاء دلالات أي مادة لغوية، عدم الاكتفاء بالعودة إلى معاجم قديمة وحديثة محدودة أخذاً بصفاتها التمثيلية، ذلك أن لكل معجم قديم أو حديث إسهامه النوعي الذي يُسوّغ صنعه وإخراجه للناس. صحيح أن الدكتور خسارة يشير في حواشي بحثه إلى معجم لسان العرب لابن منظور، والتعريفات للجرجاني، وكشف الظنون لحاجي خليفة، ومفتاح العلوم للسكاكي، ومعجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد عمر مختار، والمعجم الكبير الذي يعدّه مجمع اللغة العربية في القاهرة، غير أن من الحكمة أن يستعين في تفصيله للاستعمالات الحديثة للمفردات بمعاجم حديثة من مثل متن اللغة لأحمد رضا، والمعجم العربي الأساسي الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٨٩ في تونس، وغيرهما، وهي كثيرة، والعودة إليها ضرورية في تقصي الدلالات الحديثة والمعاصرة للمفردات العربية، لأنها ستكون المرجعية المعتمدة في هذه الدلالات.

وثانيها: أن من الحكمة بمكان البحث عن مصدر كل مفردة جديدة وتبيين واقع صلة دلالتها بالحياة العربية الحديثة، خاصة أن الكثير من المفردات المولدة حديثاً هي من الاقتراض اللغوي بطريق الترجمة (Loan-translation calque). ومعنى هذا أنه لا بد من العودة إلى المعاجم ثنائية اللغة التي تم اقتراض هذه المفردات من لغتها الأجنبية الثانية، أي من الإنكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية وغيرها. وبعبارة أخرى: من المهم الإشارة إلى الأصل الأجنبي للكلمة وإلى ما طرأ على دلالتها من تحولات إلى أن استقرت في النظام اللغوي العربي بدلالاتها المحددة. ويمكن أن يشير المرء هنا إلى بعض المعاجم المساعدة في هذا المجال من مثل قاموس أكسفورد الحديث لدارسي اللغة الإنكليزية (Oxford Wordpower) الذي عنيت به د. نجاح الشمعة، وصدر عن مطبعة جامعة أكسفورد عام ٢٠٠٠، الذي يشرح كل مفردة بالإنكليزية أولاً، ثم يعقب عليها

بمقابلها العربي، وقاموس أكسفورد: إنكليزي عربي (Oxford English-Arabic Dictionary) الضخم (يقع في ١٤٠٠ صفحة من القطع الكبير) الصادر عام ١٩٨١ عن الناشر نفسه بتحرير (ن. س. دونياك (N. S. Doniach)؛ فضلاً عن معجمي المورد لـ منير بعلبكي والمغني لـ حسن الكرمي.

وكذلك من المهم التنبيه في هذا المقام على أن الاقتراض اللغوي عن طريق الترجمة ينبغي أن يكون مشفوعاً بالإحاطة بدلالات المفاهيم المترجمة ومصطلحاتها^(٢)، فعلى سبيل المثال إن كلمة العولمة^(٣) ليست غير ترجمة حديثة للكلمتين الإنكليزية (Globalization) والفرنسية (Mondialisation). وفي حين إن الكلمة الإنكليزية مشتقة من كلمة (Globe) أي الكرة الأرضية، (الأمر الذي دعا بعض العرب إلى ترجمة (Globalization) بالكوكبية) والكلمة الفرنسية مشتقة من (Le monde) أي العالم، تشير كلاهما إلى منظور يتزايد تأثيره في التفكير السياسي والاقتصادي والعسكري المعاصر، يسعى إلى تدبّر كل قضية من خلال

(٢) انظر بغرض الاطلاع على المزيد في هذه المسألة: عبد النبي اصطيف، «التأصيل وما أدراك ما التأصيل في الثقافة العربية الحديثة»، الأسبوع الأدبي، العدد ١٢٨٣، السنة السادسة والعشرون، تاريخ ١١-٢-٢٠١٢، ص ٦.

(٣) انظر بغرض الاطلاع على مفهوم العولمة: Derek C. Maus, "Globalization", in: The Encyclopaedia of Literary and Cultural Theory, 3 Volumes, General Editor Michael Ryan (Wiley-Blackwell, 2011), pp.1094-1098; وكذلك مادة "Globalization":

Key Concepts in Cultural Theory, Second Edition, edited by Andrew Edgar and Peter Sedgwick (Routledge, London and New York, 2008), pp. 146-149.

وكذلك: Dr. Nayef R.F. Al-Rodhan and Ambassador Gérard Stoudmann, Definitions of Globalization: A Comprehensive Centre for Overview and a Proposed Definition, (Geneva Security Policy, Geneva, 2006).

النظر إليها من منظور شامل للعالم الأرضي، أو الكرة الأرضية، متجاوزاً مختلف الحدود التي تتخلل هذا العالم، أو هذه الكرة.

وكذا الشأن في دلالة مصطلح العلمانية^(٤) (Secularism) الذي يشير إلى نوع من التفكير الذي يُحيّد الدين عند النظر في شؤون الإنسان الحديث والمعاصر، دون أن يعني ذلك محاربته، أو محاربة المتدينين، وإنما فصل الدين عن الدولة التي ينبغي أن تقوم، فيما يراه أتباع العلمانية، على قاعدة من القانون الوضعي الإنساني، لأن الإنسان أعلم بما يمكن أن يقوم شأنه أو شؤونه به. ولا ريب أن إحاطة القارئ علماً بأصول الكلمتين ضرورة لازمة، لأن هذه الأصول تشكل المرجعية التي يُستند إليها في تحديد دلالتها، وهو ما غاب عن ذهن الدكتور خسارة.

وثالثها: ضرورة التنبّه إلى أن بعض المفردات الحديثة خاصة بعلوم وميادين معرفة محددة، ولذا فإن دالاتها محكومة بأنظمة هذه العلوم والسياقات الإشارية الخاصة بها؛ فعلى سبيل المثال إن كلمة علامة^(٥) التي تقابل كلمة (Sign) هي المحور الأساسي لعلم العلامات (Semiology) الذي بشر به (فردينان دوسوسير Ferdinand de Saussure) في كتابه مساق في علم اللغة العام (Course de linguistique générale)، ومن ثم كل ما يتصل بها ينبغي تدبّره من منظور هذا العلم الذي ازدهر وتطوّر على مدى أكثر من قرن في أوروبا وأمريكا وغيرهما. ويمكن أن يلاحظ القارئ المدقق أنّ الدكتور خسارة لم يورد أساساً هذا المعنى، لأنه عوّل على ما بين يديه من مراجع محدودة.

(٤) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، ط ٣، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨).

(٥) بغرض الاطلاع على مفهوم العلامة وموقعها في علم العلامات Semiology: “Semiotics/Semiology”, “Sign”, in: Key Concepts in Cultural Theory, ibid, pp. 306–309 and p. 311.

وكذا الشأن في كلمة «استعلامات»، فهي ليست غير ترجمة (Calque) للمفردة الإنكليزية والفرنسية (Information)، ولكن لها دلالات عديدة في هذه اللغات يميزها الاستعمال والسياق، فهي بمعنى الإعلام في «وزارة الإعلام» (Ministry of Information)، وهي بمعنى المعلومات في (Information Technology)، أي تقانة المعلومات، وكل ذلك إلى جانب ما أورده الدكتور خسارة في بحثه الذي أغفل مرجعيات هذه الدلالات، ومن ثم رأى أن ما ذهب إليه يشكّل مرجعية كافية.

ورابعها: التنبّه إلى أن الكثرة الكاثرة من هذه المفردات هي استعمالات في اللغة المحكية^(*)، وهي لذلك محكومة بالنظام اللغوي الذي يهيمن على الإنشاء الفردي العامي؛ مثل: التعلّيمَة، التي أشار إليها الدكتور خسارة، والتي دخلت إلى العربية المحكيّة مع دخول الهاتف المحمول، أو الخلوي، أو النقال، سمّه ما شئت. ومن المهم في هذا المقام الدعوة إلى دراسة هذه المفردات، ومن ثم دمجها في المعجم العربي الحديث لتكون جزءاً من النظام اللغوي الخاص باللغة العربية الفصيحة.

وخامسها: التنبّه إلى أن كل مفردة من هذه المفردات لها تاريخ دخول محدد في اللغة العربية، وأن ثمة عوامل أملت دخولها في هذا التاريخ، أهمها حاجة الأمة إلى اللحاق بركب الأمم الأخرى في ميادين العلوم والمعارف والصناعات. صحيح أن العربية لا تزال حتى يومنا هذا تفتقر إلى معجم تاريخي، ولكن أخذ هذا العامل بالحسبان مهم في مناقشة دلالة أية

(*) لعلّ الصحيح أن معظم تلك الألفاظ من اللغة العربية المعاصرة، التي لا تُعدّ مطابقة للهجة العاميّة، وإن كان فيها شيء منها؛ فكأنّ الصحيح أنّ أقلّ القليل من تلك الألفاظ يمكن أن يوسم بالعاميّة، أو أنّ أصله من العاميّة المحكية. = [المجلة].

مفردة، ومادام الدكتور خسارة قد أخذ على عاتقه هذه المهمة الجليلة فإن عليه أن يشفع كل معنى جديد بتاريخ دخوله إلى العربية.

وسادسها: ضرورة الأخذ بالحسبان تلك المعاني التي يُكسبها بعض فصحاء العربية لمفردات معينة نتيجة تأثرهم اللاواعي بلغة أجنبية يتقنونها، (مفردة «يختلف» بمعنى «يتردد على» ترجمة لكلمة (frequent) الإنكليزية والفرنسية*) وتكثر في كتابات طه حسين). ومعنى هذا أن كتابات هؤلاء يمكن أن تكون مصدراً مهماً للكلمات الجديدة ذات المعاني الجديدة التي أدخلوها إلى اللغة العربية.

وأخيراً يرى صاحب هذه السطور، في معرض مراجعته لما أضافه الدكتور خسارة من دلالات للجذر علم، أن من الأفضل استعمال كلمة «درجة» بدلاً من كلمة علامة التي يقترحها الدكتور خسارة؛ لأن كلمة «درجة» هي المستعملة في السجلات الامتحانية في المؤسسات التعليمية المدرسية والجامعية السورية. وكذلك «العلامة الموسيقية»، على غير ما ذكره الدكتور خسارة الذي رأى فيها رمزاً «يدل على نوع الصوت ومستواه الموسيقي»، تشير في الكتابات العربية المعاصرة إلى ما يعرف بـ «المستديرة والبيضاء والسوداء وذات السن إلخ» التي تحدد الزمن، أما طبقة الصوت Tone فتحدد بموقع العلامة على سلم القطعة الموسيقية مثل دور مي^(٦).

والله من وراء القصد.

(*) هكذا قال الأستاذ الكريم! وهذا - بما فيه من نفي كون هذا الاستعمال عربياً - لا يمكن قبوله؛ لأن استعمال الفعل «اختلف إلى» بمعنى: تردد على = قديم مشتهر عند القدماء، وقد نصّ عليه بعض المعاجم نصّاً؛ ففي تاج العروس: «واختلف إليه اختلافه واحداً، وهو يختلف إلى فلان: يتردد». = [المجلة].

(٦) للمزيد عن التدوين الموسيقي يُنظر:

Joseph Machlis, The Enjoyment of Music: An Introduction to Perceptive Listening, Revised Edition (W. W. Norton & Company, New York, 1963), pp. 73-78.